قيم الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام - تجربة حكومة الإمام علي عليه السلام نموذجاً -

الشيخ مصطفى جعفري[1]

مدخل:

ممّا لا شكّ فيه أنّ الحكومة العلوية هي استثناء في التاريخ، لا بل يمكن اعتبارها حكومة وحيدة منحصرة بفردها، فهي من النقاط البارزة في التاريخ. ويدلّ على هذه الحقيقة، الاهتمام الواسع والكبير الذي أولاه علماء البشرية؛ أعمّ من السنيّ والشيعيّ وحتى غير المسلمين لهذه الحكومة القصيرة العمر، التي لعبت دوراً مصيرياً؛ لذلك تمّت دراستها من أبعاد مختلفة كلامية، وسياسية، وتاريخية، وعسكرية وغير ذلك؛ ما أدّى إلى وجود آثار كبيرة وضعت أمام أصحاب الرأي والنظر.

في هذا المجال، فإنّ البرامج الاقتصادية للحكومة العلوية واحدة من الأبعاد الهامّة لهذه الحكومة، والتي لم يتمّ التعرّض إليها بشكل كافٍ؛ هذه البرامج التي تتمحور حول التطوّر والنموّ والبناء والعمل الحثيث؛ لإزالة الوجه القبيح للفقر والبؤس من المجتمع الإسلامي، والوصول إلى مجتمع متعادلٍ عارٍ من الطبقية، وبالتالي مجتمع لا وجود فيه للفاصل الكبير بين الفقر والغنى. وهناك الكثير من الأسئلة التي يمكن طرحها في هذا

(١) أستاذ في الحوزة العلمية، ومدير فرع جامعة المصطفى العالمية في لبنان.

المجال، حيث يمكن الإجابة عليها والوصول من خلالها إلى آفاق جديدة وهامّة.

من جملة الأمور التي يمكن طرحها هنا: هل اهتمّت الحكومة العلوية من الأساس بالإصلاح الاقتصادي وبالرفاه العمومي؟ وهل كانت تمتلك برامجاً في هذا الشأن؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هي تلك البرامج؟ وما هي المباني النظرية والفكرية لبرامج الإصلاح في الحكومة العلوية؛ وذلك في مجالات الاقتصاد ومعايش الناس؟ وهل اهتمت التعاليم الدينية بالإصلاح أم أنّ للمسألة أبعاداً عرفية وبشرية؛ بحيث كان الدين ساكتاً في هذا الخصوص؟ وفي الأساس، ما هو رأي الإسلام في الرفاه العامّ؛ وذلك استناداً إلى أقوال الإمام علي عليه السلام وسلوكيّاته؟ وهل يمكن الاعتماد على سيرة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للقول: إنّ للإسلام برنامجاً وأسلوباً خاصّاً في مسألة رفع مستوى حياة الناس، أو أنّ الإسلام لا يشتمل على هكذا مفاهيم، وإنّ المفاهيم الدينية إمّا أنّها ساكتة في ما يتعلّق بالتطوّر والإصلاح الاقتصادي، أو أنّها تعتبر ذلك مانعاً أمام السعادة الحقيقية للبشر؟

إنّ المقالة التي بين أيدينا هي محاولة لإيجاد إجابات إجمالية وواقعية عن الأسئلة المتقدّمة. وقبل الخوض في البحث التفصيلي يمكننا استخلاص الفرضية التي ستشكّل جواب الأسئلة المتقدّمة، فيما يلي:

إنّ الحكومة العلوية وُجِدَت في الأساس؛ لمتابعة الإصلاح في المجتمع الإسلامي، الذي وضع أسّسه رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لذلك احتلّ البعد الاقتصادي رأس البرامج الإصلاحية في الحكومة العلوية. أمّا أهمّ البرامج الإصلاحية للحكومة العلوية في هذا الخصوص، فيمكن تلخيصها في المسائل الخمس الآتية، التي تشكّل الخطوات الأساسية والعناوين الكلّية لتلك البرامج والعناوين هذه عبارة عن:

١- رفع التمييز في العطاء من بيت المال، والعدالة في تقسيم المال العامّ.

٢- إعادة الأموال إلى الخزانة العامّة للدولة.
٣- الحؤول دون وجود ثروات كبيرة غير مشروعة في الدولة الجديدة.
٤- العمل لأجل إيجاد العمران في الأرض.
٥- العمل لإيجاد التأمين الاجتماعي للمحرومين والمستضعفين.

إنّ العناوين الثلاثة الأوَلْ ذو جانب سلبي؛ حيث تتمحور حول رفع الموانع أمام إزالة الفقر والتطوّر والرفاه العمومي. وأمّا العنوانان الأخيران يمتلكان جانباً إيجابياً يتعلّق برفع الحرمان وإزالة التمييز الطبقي.

ووجود هذه البرامج الخمسة في مقدّمة أعمال الحكومة العلوية لم يكن تحت عنوان الضرورة العرفية والمصلحة المتطابقة مع العقلانية الإدارية؛ على أساس أنّ أيّة حكومة - حتى لو كانت علمانية - تتوجّه نحو تأمين الحدّ الأقلّ من الحياة والرفاه للناس. بل كان الاهتمام بإزالة الفقر والتقليل من أعباء المشاكل الاقتصادية عن الناس، وإقامة العدالة الاقتصادية؛ حيث ظهر ذلك بنحو جلي في السيرة الفردية والحكومية للإمام علي عليه السلام من منطلق أنّ تحقيق هذه الأمور فريضة إلهية وضرورة دينية؛ لذلك لا يمكن اعتبار هذا الإصلاح مجرّد أمرٍ بشري خارج عن الدين. فالمجتمع الإسلامي الذي كان يرمي الإمام عليه السلام إلى إيجاده طِبْقَ الشريعة؛ هو المجتمع الذي يتحرّك وفق الموازين الدينية، وهو المجتمع المتطوّر المتقدّم المتوازن في جميع المجالات؛ وذلك بالاستعانة بالتعاليم الدينية.

إنّ الذي يمكن تعلّمه من سلوك الإمام علي عليه السلام وأقواله هو أنّ الدين لا يشكّل مانعاً أمام التقدّم المادّي، وأنّه لا يشكّل سدّاً مانعاً للرفاه العمومي.

وعليه فلا يمكن نسبة هذه الأمور للدين، ومن ثمّ القول: إن الإسلام لا يمنع الارتقاء الكيفي للوضع المعيشي للناس، ولكنّه لا يقتضيه؛ وهو شبيه باللاشرطية في خصوص تطوّر المجتمع، فلا وجود فيه لأيّ اقتضاء أو تدبير داخلي في هذا الخصوص. وبعبارة أخرى: إنّ الإسلام رغم كونه لا

يشكّل مانعاً أمام الارتقاء المجتمعي إلاّ أنّ هذا الارتقاء لا يتحقّق؛ لعدم وجود مقتضى للتحقّق فيما يقدّمه الإسلام على هذا الصعيد؛ أي ادّعاء أنّ الإسلام بجوهره لا يقتضي الارتقاء المعيشي للمجتمع.

والواقع - ردّاً على هذه الدعوة - أنّ الذي يمكن مشاهدته في سيرة أمير المؤمنين عليه السلام وفي حكومته القصيرة هو أنّ الإسلام يقتضي وجود حالة رفاه عند محرومي المجتمع، لا بل يتأسّس النظام الإسلامي لأجل هذا الأمر الهامّ؛ وذلك إلى جانب الأهداف والبرامج الأخرى.

إنّ هذه الوظيفة تلقي على عاتق الحكومة الإسلامية مسؤولية ثقيلة تتطلّب الاهتمام بالوضع المعيشي للناس، وجعل ذلك هدفاً متوسّط الأمد، وأداة للوصول إلى أهداف أعلى وأكبر، وليس جعله هدفاً نهائياً، بل جعله في إطار وظائف الحكومة وبرامجها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ طلب الإصلاح الاجتماعي مطلب طالما حملته الشعوب والأمم في مسار حياتها باستمرار، وقد تجلّى طلب الناس الإصلاحي في بيعتهم للإمام علي عليه السلام، فلم يشهد التاريخ هذا الشوق والرغبة التي لا تُوصف للخلافة والبيعة؛ حيث توافد الخواصّ والعوامّ إلى الإمام عليه السلام؛ طالبين منه القيام بالإصلاح، بالأخص في البعد الاقتصادي، الذي يشكّل أكبر خطر وضرر على المجتمع الإسلامي.

وحصلت البيعة بشكل علني مع انتخاب الإمام علي عليه السلام، وكان ذلك في فناء المسجد، وبحضور آلاف المشتاقين والراغبين بإجراء قوانين الشريعة. وأظهر الناس أنّهم غير راغبين في إيجاد ثورة فكرية أساسية، بل كانوا يسعون ليجعلوا العمل بالإسلام الحقيقي سرّ التغلّب على المشاكل، والهدف الأساس للإصلاحات المطلوبة؛ فثبت هذا

الأمر من خلال البيعة للإمام أمير المؤمنين عليه السلام[١].

من هنا، استلم الإمام عليه السلام السلطة، وكان أمامه مقداراً ضخماً من المشكلات، فأعلن منذ البداية عزمه الراسخ والجدّي على القيام بالإصلاح، من خلال العودة إلى السنّة النبوية، ومواجهة البدع والانحرافات والخروج على القانون والتفلّت من القانون. وقد تحدّث الإمام عليه السلام –وبوضوح –، في رسالة بعث بها إلى معاوية عن الهدف الأصلي والدافع الحقيقي الذي يريده، مستشهداً بقول النبي صالح عليه السلام في القرآن الكريم: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾[٢].

فكان من أهداف الإمام عليه السلام إيجاد التغيير في الأوضاع الاجتماعية، وإجراء البرامج الإصلاحية. أمّا السبيل إلى ذلك فهو العودة إلى الإسلام الصحيح.

وأشار الإمام عليه السلام في الخطبة الأولى بعد البيعة إلى أنّ السبيل الوحيد لسعادة المجتمع، يكمن في الاهتمام بحقوق الناس، والعودة إلى السيرة التي كانت حاكمة في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله: «**ولئن رجعت إليكم أموركم لسعداء**»[٣]، و«**إنّي حاملكم على منهج نبيكم** صلى الله عليه وآله»[٤].

فبدأ الإمام عليه السلام عمله طِبْقَ هذا البرنامج، وشرع منذ اللحظات الأولى باتّخاذ إجراءاته وقراراته وخطواته في إطار الاهتمام ببيت المال، وإعادة الأموال المنهوبة إلى الخزانة العامّة، ورفع التمييز في تقسيم المال العامّ، وغير ذلك من الأمور التي تساهم في تحسين الوضع المعيشي للناس، وتقلّل من آلام الحرمان.

(١) يُراجع: الرضي، الشريف محمد بن الحسين بن موسى: نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وحكمه ورسائله)، شرح ابن أبي الحديد المعتزلي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، لاط، لام، دار إحياء الكتب العربية؛ عيسى البابي الحلبي وشركاه، لات، ج٧، الخطبة٩١، ص٣٣–٤٣.

(٢) يُراجع: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١٥، الرسالة٢٨، ص١٨١–١٨٣.

(٣) م.ن، ج١، الخطبة ١٦، ص٢٧٦.

(٤) م.ن، ج٧، الخطبة٩١، ص٣٦.

الإصلاح الاقتصادي في الحكومة العلوية:

سنحاول فيما يأتي المرور بشكل إجمالي على أهمّ العناوين الكلّية والقرارات الاقتصادية التي اتّخذتها الحكومة العلوية طيلة أربع سنوات وبضعة أشهر، والتي مضى أغلبها في الحروب والخلافات الداخلية.

١- رفع التمييز في العطاء من بيت المال، والعدالة في تقسيم المال العامّ:

في اليوم التالي لبيعة الإمام عليه السلام – يوم الثلاثاء التاسع عشر من ذي الحجّة عام ٣٥ هـ.ق – ارتقى عليه السلام المنبر، فسمع الجمهور الحاضر والمشتاق، الإجراءات الأولى لبرنامج عمل الإمام عليه السلام، والتي من شأنها التقليل من الحرمان ومواجهة أصحاب الثروات. ولم يكن أيّ شخص آنذاك يتوقّع السرعة في المبادرة لاتّخاذ إجراءات تساهم في إيجاد العدالة والقسط، وهي خطوات حياتية وجريئة هَزَّت قصور العديد من المتنفّذين وبددت آمالهم؛ ما دفعهم لمعارضة الحكومة الجديدة.

بدأ الإمام عليه السلام بعد الحمد والثناء، بالإشارة إلى وظيفته القائمة على أساس الرجوع إلى منهج الرسول صلى الله عليه وآله وسيرته، ثمّ نظر إلى أطرافه، وقال: «**لا يقولنّ رجال منكم غداً قد غمرتهم الدنيا، فاتّخذوا العقار، وفجّروا الأنهار، وركبوا الخيول الفارهة، واتّخذوا الوصائف الروقة. مضار ذلك عليهم عاراً وشناراً؛ إذا ما منعتم ما كانوا يخوضون فيه وأحرثهم إلى حقوقهم التي يعلمون، فينقمون ذلك، ويستكبرون، ويقولون حرمنا ابن أبي طالب حقوقنا. ألا وأيّما رجل من المهاجرين والأنصار من أصحاب رسول الله يرى أنّ الفضل له على من سواه... فأنتم عباد الله، والمال مال الله، يقسّم بينكم بالسوية**»[١].

يقول أبو جعفر الإسكافي، المتكلّم المعتزلي البارز: «**كان هذا أوّل**

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج٧، الخطبة٩١، ص ٣٦–٣٧.

ما أنكروه من كلامه وأورثهم الضعن عليه، وكرهوا إعطاءه وقسمه بالسوية... ثم قال لعبيد الله بن أبي رافع كاتبه: اعط كل رجل ممّن حضر ثلاثة دنانير... ورفض طلحة والزبير وعبد الله بن عمر ومروان بن الحكم ورجال من قريش أخذ المال، وكانوا يتصوّرون أنّ لهم حقوقاً أكثر ممّا يُعطى للمسلم الأعجمي الذي أسلم حديثاً. لذلك نهضوا وبدأوا بإيجاد الدسائس والمؤامرات التي من شأنها إحداث التزلزل في الحكومة العلوية، فكان شروع عملهم من خلال رفع قميص عثمان، وإيجاد حروب داخلية. هنا تدخَّل بعض صحابة الإمام عليه السلام، الذين أرادوا الخير، وحاولوا تقديم اقتراحات للإمام عليه السلام تأخذ المصلحة بعين الاعتبار، وطلبوا منه إرضاء الأشراف؛ حتى يتسنّى للإمام عليه السلام تثبيت دولته، لكنّه واجههم قائلاً: «أتأمروني – ويحكم – أن أطلب النصر بالظلم والجور... لا والله»[1].

فتمكّن الإمام عليه السلام، بهذا النحو، من رسم حدود دقيقة بين المصلحة الواقعية والمصالح الخاطئة والباطلة. ومحى بهذا الأسلوب كافّة دفاتر الحقوق والعطايا التي تركها الخليفتان السابقان، وقطع أيدي المتسلّطين، ولم يجعلها دولة بين الأغنياء، ومنع من انتقال الأموال العامّة بين أيدي الأثرياء[2]. وفي هذه الأمور تجلّت معارضة العديد من أشراف الأمّة ومواجهتهم للإمام عليه السلام.

هذا في وقت كان معاوية يمنح كلّ واحد منهم ألفي درهم. أمّا الإمام عليه السلام فرفض وجود امتياز خاصّ بهم[3]. وينقل ابن إسحاق: أنّ امرأتين أتتا علياً عليه السلام عند القسمة، إحداهما من العرب والأخرى من الموالي، فأعطى كلّ واحدة خمسة وعشرين درهماً وكراً من الطعام.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ص٣٧-٤٣.
(٢) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، تحقيق وتصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، ط٤، طهران، دار الكتب الإسلامية؛ مطبعة حيدري، ١٣٦٢هـ.ش، ج٨، كتاب الروضة، ح٢١، ص٦٠-٦١.
(٣) الثقفي، إبراهيم بن محمد: الغارات، تحقيق السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدّث، لاط، لام، لان، لات، ج١، ص٤٥.

فقالت العربية: يا أمير المؤمنين، إنّي امرأة من العرب، وهذه امرأة من العجم! فقال علي عليه السلام: إي والله، لا أجد لبني إسماعيل في هذا الفيء فضلاً على بني إسحاق»[١]

إنّ مسألة رفع التمييز في الأموال العامّة، والنظر إلى جميع المواطنين بعين واحدة؛ كان من أهمّ إجراءات العدالة الإسلامية، ويشير إلى أنّ الإسلام لا يتحدّث فقط عن القسط والعدل في إجراء العدالة، بل يرسم أساليب الوصول لذلك وطرقه، وأنّ الدولة الإسلامية مكلّفة باتّخاذ القرارات ورسم السياسات في هذا المجال؛ لأنّ التغلّب على الفقر وردم الهوّة الفاصلة بين الغني والفقير، يتطلّب رفع التمييز في الاستفادة من المال العامّ وإزالته، وهذا من أهمّ الإجراءات الإصلاحية التي يمكن أن يلجأ إليها الإداريون في المجتمع، والتي يجب العمل بها بشكل دقيق.

صحيح أنّ هذا الإجراء الأساس قد أدّى - في الظاهر - إلى فشل الحكومة العلوية؛ حيث لم يتحمّل المتسلّطون وجوده، إلا أنّه سيُعاد إحياءه في الحكومة العالمية للإمام صاحب العصر والزمان عجل الله فرجه؛ وذلك بشكل كامل، حيث يمكن بواسطته القضاء على الفقر في المجتمع، فلا يبقى في المجتمع شخص يحتاج إلى الزكاة: «**ويسوّي بين الناس حتى لا ترى محتاجاً إلى الزكاة**»[٢].

٢- إعادة الأموال إلى الخزانة العامّة للدولة:

إذا كان الإجراء المتقدّم، وإعمال سياسة المساواة، ورفع التمييز؛ أموراً لازمة وضرورية، إلا أنّها لا تكفي للوصول إلى الإصلاح الحقيقي، بل يتطلّب الأمر إجراءين آخرين؛ ليكتمل البرنامج. وهذان الإجراءان عبارة عن: إعادة الثروات غير المشروعة إلى الخزانة العامّة، ومراقبة

(١) الثقفي، الغارات، م،س، ج١، ص٧٠.

(٢) المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار، تحقيق محمد الباقر البهبودي، ط٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣هـ.ق/ ١٩٨٣م، ج٥٢، باب٢٧، ح٢١٢، ص٣٩٠.

السلوك الاقتصادي للعاملين الجدد والحؤول دون ظهور أصحاب الثروات المتورّمة في الحكومة الجديدة. أمّا إجراء مصادرة الأموال المنهوبة وإعادتها، والذي يُعدّ برنامجاً خطيراً وحساساً عند أصحاب الأموال والأشراف ممّن كانوا يشاهدون أموالهم في معرض التهديد الجدّي؛ فهذا الإجراء يتطلّب استدلالاً قوياً، ومستمسكاً محكماً، بحيث يقتنع به الجميع. أمّا المستند الذي تمسّك به الإمام عليه السلام في إجراء هذا الحكم، فهو قانون كلّي، يعتمد على قاعدة أنّ مرور الزمان لا يوجب إبطال الحقوق، وأنّه لا يمكن حرمان شخص من حقوقه تحت عنوان مرور الزمان: «**فإنّ الحقّ القديم لا يبطله شيء**». وقد أعلن الإمام عليه السلام في اليوم الثاني للبيعة عن سياسة إعادة الأموال إلى الخزانة العامّة؛ معتمداً على هذا الاستدلال، حيث قال: «**ألا إنّ كلّ قطيعة أقطعها عثمان، وكلّ مال أعطاه من مال الله فهو مردود في بيت المال... ولو وجدته قد تزوّج به نساء، وملك به الإماء؛ لرددته، فإنّ في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أضيق**»[1].

إنّ العدالة ظلّ من الرحمة الإلهية اللامتناهية التي يستظلّ الجميع بفيئها؛ فتجعل كافّة الناس يعيشون حالة السعة والرفاه. وأمّا نتائج العدالة الحقيقية، كما نعرفها في السيرة العلوية؛ فتوصل كلّ فرد من أفراد الأمّة إلى حقوقه المشروعة، إلا أنّه من الواضح أنّ الذين يكنزون الذهب اللامشروع لا يمكنهم تحمّل هكذا سياسة. وينقل ابن أبي الحديد أنّه، وبمجرّد وصول حكم مصادرة الأموال إلى عمرو بن العاص، أمسك بالقلم، وكتب إلى معاوية: «**ما كنت صانعاً فاصنع، إذ قشرك ابن أبي طالب من كلّ مال تملكه، كما تقشر عن العصا لحاها**»[2].

فالمسألة الهامّة هنا، أنّ الإمام عليه السلام لم يكتفِ بالإعلان عن برنامجه وحكمه الإلهيّين، وعن حكومته، بل أمر بالتنفيذ مباشرة؛ فأصدر حكماً

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١، الخطبة١٥، ص٢٦٩.
(٢) م.ن، ص٢٧٠.

بمصادرة سيف عثمان ودرعه، وصادر كلّ سلاح أو بعير نجيب كان في منزل الخليفة[١].

لقد مهّد الإمام عليه السلام الطريق للإصلاح الاقتصادي الحقيقي؛ من خلال إجراء سياسة المساواة، ومصادرة الأموال غير المشروعة، ودلّل على أنّه لن يُسامح، ولن يداري، في سبيل فكّ قيود الحقارة والدناءة من أيدي الناس وأرجلهم؛ المحرومين منهم والفقراء؛ للحفاظ على كرامتهم الإنسانية.

أمّا الثمرة الأولى لهذا العمل، والتي تجلّت في اللحظات الأولى؛ تكمن في أنّ عدداً من أشراف الأمّة وقف أمام هذه الحقيقة موقف التعظيم والإكبار، حيث لم يبقى أيّ امتياز بين العربي والأعجمي، ولا بين القرشي والأنصاري، ولا بين المهاجر والأنصاري، ولا بين السابق في الإسلام والموالي. وأمّا الامتياز الحقيقي فهو بحسب معيار النورانية والمعنوية والتقوى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[٢]، والتي يمكن مشاهدتها في العالم الآخر وهذا المعيار لا يوجب وجود امتياز وحقوق مادّية من الخزانة العامّة، فالجميع أمام القانون والنظام السياسي، كأسنان المشط.

إنّ حركة الإمام عليه السلام هي في الواقع عملية جراحية كبيرة تهدف لإعادة الصحّة إلى جسم النظام السياسي والاجتماعي المريض عند المسلمين، طبعاً لم يكن هناك من الشخصيات من يجد نفسه قادراً على هذا الأمر.

لقد أكمل الإمام عليه السلام برنامجه من خلال الخطوة الثالثة التي طبّقها؛ حتى لا تعود الغدّة السرطانية المهلكة من جديد؛ فكانت الرقابة الكاملة والتامّة على عمّال الحكومة الجديدة أمراً ضرورياً، حيث اهتمّ الإمام عليه السلام بتطبيقها بشكل دقيق وحساس ومن دون مسامحة.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١، الخطبة١٥، ص٢٧٠.
(٢) الحجرات: ١٣.

٣- الحؤول دون وجود ثروات كبيرة غير مشروعة في الدولة الجديدة:

من جملة أسباب ظهور الفقر والحرمان في المجتمع من وجهة نظر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام هو إقبال الولاة وعمال الحكومة على ادّخار الثروات وزيادة الأموال: «**وإنّما يعوز أهلها؛ لإشراف أنفس الولاة على الجمع**»(١).

ويؤكّد الإمام عليه السلام، في العبارة المتقدّمة، التي هي جزء من عهد الإمام عليه السلام إلى مالك الأشتر، أنّ أهل المدن أصبحوا في المراتب الدنيا؛ عندما أقبل مدراء المجتمع على جمع الثروة. وهو عامل الشؤم الذي أصيب به جهاز الخلافة في عهد الخليفة الثالث. لذلك وجد الإمام عليه السلام أنّه لا بدّ من المراقبة التامّة على جهاز خلافته؛ ليصبح بالإمكان القضاء على الفقر في المجتمع والاهتمام بالمحرومين من الناس، وذلك إلى جانب الخطوات السابقة. وقد وجد الإمام علي عليه السلام أنّه لا بدّ من العمل لمنع عودة الرأسمالية الماضية. أمّا أهمّ الإجراءات التي اتّخذها للحؤول دون ذلك:

أ- جعل نفسه عليه السلام أسوة وقدوة للآخرين:

إنّ السيرة المعيشية للإمام عليه السلام التي اهتمّ بنفسه بها بشكل دقيق وطلب من سائر الحكّام والولاة العاملين في حكومته التقيّد بها قدر استطاعتهم، هي سيرة مشهودة في الإعلان عن حكم شرعي وعامّ وعن قانون ديني لا يقبل الاستثناء: «**إنّ الله تعالى فرض على أئمّة العدل أن يقدّروا أنفسهم بضعفة الناس، كيلا يتبيغ(٢) بالفقير فقره**»(٣).

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١٧، الرسالة٥٣، ص٧١.
(٢) التبيّغ: الهيجان والغلبة.
(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١١، الخطبة ٢٠٢، ص٣٢.

طبعاً تشمل هذه الفريضة سادة المجتمع والأشخاص الذين يعملون في دائرة سلطته، وهي ليست تكليفاً واجباً على الآخرين فقط.

وأمّا اختيار اللباس الخشن والغذاء البسيط والحياة العادية من قِبَل الإمام عليه السلام، فيعتمد على هذا الأصل. يقول بكر بن عيسى: كان علي عليه السلام يقول: «**يا أهل الكوفة، إذا أنا خرجت من عندكم بغير راحلتي، ورحلي وغلامي فلان، فأنا خائن**» وأضاف الراوي: «**فكانت نفقته تأتيه من غلته بالمدينة بينبع، وكان يطعم الناس منها الخبز واللحم، ويأكل هو الثريد بالزيت**[1].

وهناك الكثير من الروايات والحكايات التي تتحدّث عن بساطة حياة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، والتي ذَكَرتْها كتب التاريخ وتعرّض لها أرباب السير والتراجم، حيث يشتمل كلّ منها على درس وحكمة، لا مجال لنقلها هنا؛ لخروجها عن الهدف الأساس لهذه المقالة[2] . طبعاً يمكن تحليل هذه البساطة في الحياة من جهات متعدّدة والتأمّل فيها. ولعلّ أبرز نتائج هذه البساطة في الحياة القيّمة أنّها جعلت الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أسوة وقدوة للعاملين في حكومته؛ حتى لا يُسمح للحكومة بأن تغرق بملذّات الدنيا وأطماع أصحاب السلطة. من هنا كانت حكومة الإمام عليه السلام طوال القرون صورة شعبية للحكومة الدينية والإسلامية؛ فرسمت على مَرّ التاريخ مقولة أنّ ادّعاء الحكومة والعدالة لا معنى له من دون الإحساس بآلام المستضعفين ومن دون مشاركة أصحاب الأكواخ في آلامهم.

ب- مراقبة السلوك الاقتصادي للمقرّبين:

صحيح أنّ الإمام علي عليه السلام اختار لنفسه بساطة العيش، إلا أنّ هذا ليس كافياً بمفرده. والسبب في ذلك أنّ للإمام عليه السلام والحاكم أقرباء؛ حيث قد يؤدّي عدم مراقبتهم إلى عواقب وخيمة يصعب جبرانها. لذلك

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،م.س، ج٢، ص٢٠٠.
(٢) لمزيد من الاطّلاع، يُراجع: م.ن، ص١٩٧– ٢٠٣.

كان من الضروري تقديم الإصلاح الاقتصادي للإمام عليه السلام؛ باعتباره أنموذجاً كاملاً للنظام الإسلامي، وذلك بشكل متكامل ومتناسق. وفي هذا الإطار يمكن توضيح تحذيرات الإمام عليه السلام وتنبيهاته. فعندما عمد أحد الولاة المقرّبين إلى الإمام عليه السلام إلى خيانة الأموال العامّة، أجبره الإمام عليه السلام على إعادتها لأصحابها، وهدّده بالسيف، وقال بعدها: «**والله لو أنّ الحسن والحسين عليهما السلام فعلاً مثل التي فعلت؛ ما كانت لهما عندي هوادة، ولا ظفرا منّي بإرادة**»[١].

وعندما استعارت ابنة الإمام عليه السلام عقداً من مسؤول بيت المال على سبيل الأمانة، حيث اشترط عليها الضمان، فوصل الخبر إلى مسمع الإمام عليه السلام؛ ما دفعه إلى توجيه اللوم والتنبيه إلى ابنته وإلى مسؤول بيت المال[٢]. وقد تحدّث الإمام عليه السلام بنفسه حول مسألة عقيل، فقال: «**والله لقد رأيت عقيلاً، وقد أملق حتى استماحني من برّكم صاعاً، ورأيت صبيانه شعث الشعور، غبر الألوان من فقرهم؛ كأنّما سودّت وجوههم بالعظلم، وعاودني مؤكّداً، وكرّر عليَّ القول مردداً؛ فأصغيت إليه سمعي؛ فظنّ أنّي أبيعه ديني، واتّبع قياده؛ مفارقاً طريقي، فأحميت له حديدة، ثمّ أدنيتها من جسمه؛ ليعتبر بها، فضجّ ضجيج ذي دنف من ألمها، وكاد أن يحترق من ميسمها. فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل، أتئنّ من حديدة أحماها إنسانها للعبه، وتجرّني إلى نار سجّرها جبارها لغضبه**[٣].

ويظهر من سيرة الإمام علي عليه السلام في الحكم أنّه كان يراقب أقرباءه بدقّة؛ حيث سلب منهم القدرة على استغلال مواقعهم، لا بل كان يذكّر الولاة الذين يُرسلهم على النقاط البعيدة بهذه الحقيقة، ويطلب منهم عدم الغفلة عن أقربائهم. جاء في عهد الإمام عليه السلام إلى مالك الأشتر:

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة،م.س، ج١٦، الرسالة٤١، ص١٦٨.
(٢) طهراني: مصطفى دلشاد: سيره نبوى (بالفارسية)، ج٣، ص٥٠٤–٥٠٩؛ نقلاً عن: مناقب ابن شهرآشوب، ج٢، ص١٠٨.
(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١١، الخطبة٢١٩، ص٢٤٥.

«ثمّ إنّ للولي خاصّة وبطانة، فيهم استئثار، وتطاول، وقلّة إنصاف في معاملة. فاحسم مادّة أولئك؛ بقطع أسباب تلك الأحوال... [ثمّ يوصيه] ولا تقطعنّ لأحد من حاشيتك وحامّتك قطيعة. ولا يطمعنّ منك في اعتقاد عقدة تضرّ بمن يليها من الناس؛ في شرب أو عمل مشترك، يحملون مؤونته على غيرهم، فيكون مهنّأ ذلك لهم دونك، وعيبه في الدنيا والآخرة»[1].

لقد خطى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بهذا الأسلوب الإداري، خطوة أخرى في طريق الإصلاح الاقتصادي المطلوب في الحكومة الدينية، وتوفير الرفاه العامّ، ورفع سُنّة البطانة والأقرباء؛ هذه البطانة التي حدّدت مصير الناس في عصر الخليفة السابق، وأظهر للجميع الصورة الحقيقية للعدالة الدينية وحكومة الشعب الإسلامي.

ج- مراقبة أموال الولاة:

تعتبر النظارة والمراقبة التامّتين على أعمال الولاة وعمّال الحكومة، الإجراء الثالث المتّخذ للحؤول دون ظهور مجموعة من المتموّلين الجدد التابعين للسلطة، حيث شملت المراقبة من جملة ما شملت نشاطاتهم الاقتصادية وأموالهم. وقد أجريت المراقبة بأساليب متعدّدة وأدوات مناسبة لذاك العصر، كإرسال العيون والرسائل الخفيّة؛ لجمع المعلومات، أو الحصول على الأخبار عن طريق المصادر الشعبية. أمّا نتيجة هذه السياسة فكانت عدم شعور الولاة البعيدين عن مركز السلطة، بالأمن؛ فيتركون التفكير بجمع المال والثروات، وبالتالي الوصول إلى حالة الفساد.

طبعاً، إذا كانت المراقبة مجرّد استطلاع لجمع المعلومات، من دون وجود آثار عملية على مستوى تشجيع العاملين وتوبيخ المخطئين؛ فذلك لا يمكنه القضاء على الفساد في الجهاز الحكومي، ولا يمكنه سلب ذرائع الاستغلال عند أصحاب القدرات.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١٧، الرسالة٥٣، ص٩٦.

من هنا، فإنّ الذي سجّله التاريخ في سيرة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام المباركة، أنّ الحكومة العلوية لم تشهد أيّ نوع من أنواع المداراة والمماشاة للخاطئين وللذين يسيئون استخدام السلطة، فالحكومة العلوية لم تحمِ شخصاً تحت مظلّتها، لا بل وقفت، وبكلّ قوة، في مواجهة الولاة المخطئينَ والخائنين لأموال المجتمع؛ إلى أيّ مكان انتموا، ومهما كانوا يتمتّعون به من قوّة إجرائيّة أو علميّة.

وهناك شواهد كثيرة، تشير إلى هذه السياسة، حيث يمكن الإشارة إلى بعض منها، على أساس أنّ استقصاء الشواهد كافّة خارج عن هذا البحث. وأمّا الشاهد الأوّل فهو رسالة وجّهها الإمام عليه السلام إلى أحد العاملين في الحكومة، جاء في جزء منها: «**أمّا بعد فقد بلغني عنك أمر، إن كنت فعلته؛ فقد أسخطت ربك، وعصيت إمامك، وأخزيت أمانتك. بلغني أنّك جردت الأرض، فأخذت ما تحت قدميك، وأكلت ما تحت يديك، فارفع إليَّ حسابك، واعلم أنّ حساب الله أعظم من حساب الناس**»[١].

وقول الإمام عليه السلام في رسالة أخرى أرسلها إلى أحد عمّاله وأقرباءه، يقول فيها: «**فلمّا أمكنتك الشدّة في خيانة الأمّة؛ أسرعت الكرّة، وعاطبت الوثبة، واختطفت ما قدرت عليه من أموالهم المصونة لأراملهم وأيتامهم، اختطاف الذئب الأزل دامية المعزى الكسيرة، فحملته إلى الحجاز رحيب الصدر غير متألّم من أخذه... [ثمّ يتابع الرسالة بعد الإنذار والتوبيخ] فاتّقِ الله، وأردد إلى هؤلاء القوم أموالهم، فإنّك إن لم تفعل، ثمّ أمكنني الله منك، لأعذرنّ إلى الله فيك**»[٢].

وهناك رسائل أخرى شبيهة بما تقدّم، وجّهها الإمام عليه السلام إلى زياد بن أبيه، والمنذر بن جارود، ومصقلة بن هبيرة الشيباني، وحتى إلى أشخاص أمثال: عثمان بن حنيف، الذي لم يخن، ولكنّه شارك في مجلس

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١٦، الرسالة٤٠، ص١٦٤.
(٢) م.ن، الرسالة٤١، ص١٦٧-١٦٨.

إقامة أحد أثرياء البصرة[١] . وتشير هذه الوثائق التاريخية الهامّة إلى أنّ الحكومة العلوية لم تقدّم ذرّة تسامح وتغافل في مواجهة الثروات الكبيرة وغير المشروعة لعمّال الحكومة؛ وذلك بهدف إقامة حكومة العدل والنظام السياسي الديني، ثمّ إنّ هذه الحكومة لم تجد أيّ مبرّر ومجوّز شرعي يسمح بإباحة هكذا أموال.

٤- العمل في سبيل الإعمار في الأرض:

مقدّمة: إنّ الخطوات الثلاث المتقدّمة؛ أي: رفع التمييز في تقسيم المال العامّ، وإعادة الثروات إلى خزينة الدولة، ومواجهة ظاهرة تكديس الأموال غير المشروعة في ظلّ الحكومة الجديدة، جميعها تشكّل البرامج والإجراءات الإصلاحية الهامّة للحكومة العلوية في المجال الاقتصادي؛ وذلك بهدف إزالة الفارق بين الفقر والغنى، وملأ ذاك الفراغ المهلك، والارتقاء بالمقام الاجتماعي للمحرومين، وتعزيز الكرامة الإنسانية. وقد تركت البرامج المذكورة آثارها في المدى القصير، فشكّلت الأرضية الضرورية لتطوّر المحرومين، في كافّة الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتمّ توزيع إمكانيات الدولة بشكل متساو بين عامّة الناس.

ومع كلّ ما تقدّم، لم تكن هذه الخطوات كافية؛ لأنّها تساهم في تهيئة الأرضية لرفع الحرمان؛ حيث تحتوي على بعد دفعي وسلبي؛ لأنّها ترفع الموانع عن طريق عمل آحاد الناس. وفي الواقع تمّ إقفال الطريق الذي كان يتحرّك عليه المجتمع بشكل منحرف؛ بسبب الأخطاء والسياسات غير العادلة للنظام السياسي السابق، والذي أدّى إلى وجود طبقتي المالكين والمحرومين ووجود طبقات اجتماعية أخرى. كلّ ذلك حصل من خلال البرنامج الثلاثي المتقدّم؛ حيث رسم مسار حركة المجتمع نحو الصراط المستقيم بأهدافه الإسلامية المتعالية. وأمّا السلوك في هذا المسير الجديد الذي ارتفعت منه موانع الرقي والتطوّر؛ فأصبح بإمكان

(١) يُراجع: نهج البلاغة، الرسائل٢٠، ٤٣، ٤٥، ٧١.

كلّ شخص المشاركة بمقدار قدرته في رشد المجتمع الإسلامي وكماله؛ سواء في البعد المادّي أو المعنوي، إلا أنّ ذلك يتطلب إجراءات أخرى؛ ليكتمل البرنامج، ويصل المجتمع إلى حالة الرفاه والتطوّر الكاملين في الأبعاد كافّة. فكانت هذه الإجراءات، وفي الدرجة الأولى، من وظائف الحكومة الجديدة؛ لأنّ النظام الجديد الذي أسّسه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قد وضع في أولى أولويّاته القضاء على آلام المحرومين، فبادر بكلّ جدّيّة لمحاربة الفقر، وعدّ إعطاء الناس حقوقهم المادّية والاجتماعية واحدة من وظائف الوالي الدينية؛ ومن الحقوق التي لا يمكن السكوت عنها. من هنا نجد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يقول في خطبته الشقشقية: «**أما والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر وقيام الحجّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء ألا يقاروا على كظّة ظالم ولا سغب مظلوم؛ لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أوّلها، ولألفيتم دنياكم أزهد عندي من عفطة عنز**»[1].

يتّضح، من خلال هذا الكلام، أنّ حكومةً، أمثال: الحكومة العلوية التي تقوم على أساس ركني بيعة الناس والعهد الإلهي، تتطلّع إلى تحقيق هدفين أساسيين، هما:

١- عدم السكوت في مقابل المعتدين على ثروات المجتمع العامّة.

٢- الشعور بالمسؤولية فيما يتعلّق بآلام المحرومين والمعذّبين.

وبما أنّ هذين الهدفين ملازمين لبعضهما البعض، وأنّ الوصول إلى تحقيق الهدف الثاني متوقّف على إجراء الهدف الأول بشكل صحيح، جاءت الآية الشريفة ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ....﴾[2]، والتي تبيّن الهدف من البعثة وإنزال الكتب السماوية؛ لتتحدّث عنه تحت عنوان القسط. وأمّا الحكومة العلوية التي رفعت لواء القسط في المجتمع الإسلامي فقد

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١، الخطبة٣، ص٢٠٢.
(٢) الحديد: ٢٥.

تمكّنت، وبشكل كبير، من تحقيق الهدف الأوّل، من خلال الإجراءات الثلاثية التي اتّخذتها؛ أي إزالة التمييز، وإعادة الأموال العامّة، ومواجهة ثروات الولاة، وكان مطلوباً منها إجراء مراحل القسط الأخرى؛ تمهيداً للوصول إلى الهدف الثاني، وكان لا بدّ من اتّخاذ خطوات مؤثّرة وثابتة. ومن هنا فالإجراء الرابع الذي أشرنا إليه هو: الاهتمام بإعمار الأرض، وهو إجراء يليه إجراء خامس أيضاً.

النهوض الاقتصادي وإعمار الأرض ومبادئ ذلك:

الإجـراء الـرابـع الـذي اتّخذته الحكومة العلوية للنهوض بالوضع الاقتصادي للمجتمع، هو التخطيط لإعمار الأرض، والاهتمام بمعيشة الناس. ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال إجراء برامج متعدّدة، وتوزيع إمكانيات الدولة. ومن هنا، فإنّ الأمر الهامّ من الجهة النظرية والمبنائية الفكرية التي تعتمد عليها هذه السياسة، هو الإجابة على السؤال التالي: هل يمكن الاهتمام بمسألة إعمار الأرض بهذه الرؤية التي تقدّم بها الإمام علي عليه السلام، والتي صوّر لنا فيها الدنيا أدنى من عفطة عنز؟ وهل يمكن بهذه الرؤية التوجّه نحو تحقيق الرفاه للناس؟ وهل يمكن للإنسان الذي يتطلّع إلى هذه الدنيا على أنّها زائلة ومؤقّتة وغير باقية وأنّ الآخرة هي الباقية؛ أن يفكّر بالسعي والعمل في البعد المادّي لهذه الدنيا؟ وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ أكثر الناس غارقون في الحياة الدنيوية المادّية، وأنّ الدنيا مليئة بأتباع الأهواء الدنيوية الذين يمكنهم المساعدة في إعمار هذه الأرض، فهل من الصحيح الاهتمام بالحياة المادّية والسعي نحو تغيير أوضاع الناس المعيشية؟

لعلّ الجواب يكون واضحاً في الفهم الصوفي للدنيا والآخرة، والذي جاء في آثار، أمثال: أبو حامد الغزالي ومريدوه؛ لأنه بناءً على هذه الرؤية؛ فإنّ الدنيا مطلوبة في حدود الضرورة وبعنوان سدّ الجوع وحفظ الرمق، وبهذا تتحقّق السعادة. طبعاً هذا الأمر يعود إلى فهم هؤلاء للكون؛ حيث

ينبغي على الإنسان العمل والبقاء على يقظة؛ بعيداً عن الغفلة، وبذلك يتمكّن في هذه الدنيا من تزكية روحه، وعلى الإنسان أن يترك الدنيا لطالبيها فهم أجدر الناس بإعمارها وإدارتها[١].

ومن هنا، قد يسأل: هل إنّ إقبال الإمام أمير المؤمنين عليه السلام على بساطة العيش، وحفظ الحياة؛ طبْقَ أقلّ الإمكانيات، والابتعاد عن اللباس والمأكل الفاخر والقصور المجلّلة؛ يندرج في إطار الفهم الصوفي الذي أراد أن يجعل الفقر هو النموذج والأساس الذي يجب أن يتوجّه المجتمع نحوه؛ لتكون هذه الحياة، وبهذه الطريقة؛ هي الغاية القصوى، والهدف الأساس للحكومة الدينية والإسلامية؟

أمّا الإجابة على هذا السؤال وغيره من الأسئلة المتقدّمة، فتتعلّق بالمبادئ الفكرية للإصلاح وببحث التطوّر والتوسّع والنموّ والتقدّم في الأبعاد الاجتماعية، وأمّا ما يمكن الحديث عنه بشكل مختصر، وهو ما يُفهم من السيرة الفردية والحكومية للإمام أمير المؤمنين عليه السلام هو: أنّ التحليل الصوفي للكون والدنيا تحليل خاطئ؛ لأنّ الصوفية نظروا إلى الدنيا والآخرة على أنّهما منفصلان عن بعضهما البعض، وقدموهما على أنّهما متضادان، وأنّ ساحة كلّ منهما ودائرته مختلفة عن الأخرى. في الرؤية الصوفية لا يمكن الربط بين الدنيا والآخرة. ومن هنا تبدأ فكرة العلمانية، حيث يعتقد هؤلاء بأنّ: الدين هو لأجل تأمين السعادة الأخروية وللهداية إلى طريق الآخرة. والدين يبيّن لنا كيفية سلوك ذاك الطريق، وأمّا الحديث عن الإصلاح والتطوّر والتقدّم والرفاه المادّي، فهو أمر خارج عن دائرة المقولات الدينية والمفاهيم الوحيانية، لا بل هي أمور بشرية بالكامل[٢].

طبعاً، الرؤية الصوفية لا يمكن أن تتّفق مع سيرة الإمام أمير

(١) يُراجع: سروش، عبد الكريم: قصه أرباب معرفت(بالفارسية)، ص٥١– ٥٣.

(٢) لمزيد من المعلومات، يُراجع: بازركان، مهدي: الآخرة والله، هدف بعث الأنبياء، ورؤية عبد الكريم سروش في الكتاب عينه، ص١٤٥؛ شبستري، محمد مجتهد: كيهان (بالفارسية)، تاريخ ١٣٧٩/٩/٢٩ هـ.ش.

المؤمنين عليه السلام. فالإمام عليه السلام كان يتمتّع بأعلى درجة من الكمال المعنوي الذي يمكن تصوّره للإنسان، وقد وصل إلى مرحلة كان يردّد فيها: «**لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً**»[١]، وكان يقول عليه السلام: «**أيها الناس! سلوني قبل أن تفقدوني، فلأنا بطرق السماء أعلم مني بطرق الأرض**»[٢]. فلم يتوقّف الإمام عليه السلام عن العمل وبذل الجهد، ليلاً نهاراً؛ بسبب الزهد وقطع علائقه الدنيوية. وكان عليه السلام لا يتعب من العمل، ويبادر بنفسه إلى الزراعة والسقاية، ويبيّن من خلال عمله أنّ العمل لأجل إعمار الأرض لا يتنافى مع عدم التعلّق بالدنيا، وأمّا المذموم عند المؤمن فهو التعلّق الكامل بالدنيا والانغماس فيها، وإلا فإذا كان العمل في الدنيا وإعمار الأرض ينطلق من نيّة صحيحة ودوافع عقلية وإنسانية؛ فسيكون عين سلوك الآخرة والسعادة[٣].

جاء في رواية: لقي رجل أمير المؤمنين عليه السلام وتحته وسق من نوى، فقال له: ما هذا يا أبا الحسن تحتك؟ فقال: مائة ألف عذق إن شاء الله. وقال: فغرسه فلم يغادر منه نواة واحدة[٤]. وكان عليه السلام في مرحلة خلافته يزرع بيديه في المدينة، ويؤمن معيشة عياله، ويتصدّق على الفقراء والمحتاجين[٥].

نعم أين الفكر الصوفي وأين الفكر الواقعي والحقيقي للإمام علي عليه السلام!؟ وما هي العلاقة بينهما؟. عندما جاء العلاء بن زياد ليشكو أخاه عاصم إلى أمير المؤمنين عليه السلام، أخبر العلاء الإمام عليه السلام بأنّ أخاه قد لبس العباءة وتخلّى عن الدنيا. فقال الإمام عليه السلام عليّ به. فلما جاء قال: «**يا عُديَّ نفسه، قد استهام بك الخبيث، أما رحمت أهلك وولدك، أترى الله أحلّ**

(١) المجلسي، بحار الأنوار، م.س، ج٤٠، باب٩٣، ح٥٤، ص١٥٣.
(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١٣، الخطبة٢٣٥، ص١٠١.
(٣) لمزيد من المعلومات، يُراجع: مطهري، مرتضى: مجموعه الآثار (بالفارسية)، ج١٦؛ سيرى در نهج البلاغه (بالفارسية)، تهران، انتشارات صدرا، ١٤٢١ هـ.ق، ص٥١١– ٥٧٣.
(٤) الكليني، الكافي، م.س، ج٥، باب ما يجب من الاقتداء بالأئمّة عليهم السلام ...، ح٦، ص٧٥.
(٥) يُراجع: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١٥، الرسالة٢٤، ص١٤٧.

لك الطيبات وهو يكره أن تأخذها»[١]. فقال له عاصم: يا أمير المؤمنين هذا أنت في خشونة ملبسك وجشوبة مأكلك. فقال له الإمام عليه السلام: ويحك إنّي لست كأنت، إنّ الله فرض على أئمّة العدل أن يقدّروا أنفسهم بضعفة الناس؛ كيلا يتبيغ بالفقير فقره»[٢].

بناءً على ما تقدّم، فإنّ اختيار الوالي الإسلامي للحياة البسيطة الفقيرة، ليس على سبيل نشرها وجعلها قدوة وأسوة، بل للإحساس بآلام الفقراء والمعوزين، وحتى لا يشعر هؤلاء بالضعف والحقارة، وليجدّوا في العمل؛ محافظين على الحقوق الإلهية والكرامة الإنسانية، وبذلك يمكنهم أن يدفعوا عن المجتمع الصورة القبيحة للحرمان.

إنّ الفقر ليس من المقولات التي تندرج في إطار الرؤية الكونية الدينية والإسلامية، فالمجتمع الفقير والمحروم والمتخلّف لا يمكن اعتباره مجتمعاً إسلامياً دينياً؛ باعتبار امتلاكه الحدّ الأدنى من المعارف الدينية المطلوبة. وهناك الكثير من الروايات التي تذمّ الفقر وتقدّم النصائح في كيفية محاربته. وأمّا الذي يمكن تعلّمه من مدرسة الإمام علي عليه السلام وأبناءه الطاهرين عليهم السلام، هو أنّ: «**خير الدنيا والآخرة في خصلتين: الغنى والتقى. وشرّ الدنيا والآخرة في خصلتين: الفقر والفجور**»[٣]، و«**الفقر الموت الأكبر**»[٤].

وقد جاء في وصية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام إلى ولده محمد بن الحنفية: «**يا بني! إنّي أخاف عليك الفقر، فاستعذ بالله منه، فإنّ الفقر منقصة للدين، مدهشة للعقل، داعية للمقت**»[٥].

بناءً على هذه الوصية الحكيمة، نتلمّس علاقة عكسية بين الحاجة والإيمان، والتديّن والتعقّل، والمداراة والرفاقة. وكيف يمكن الحديث عن

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١١، الخطبة٢٠٢، ص٣٢.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج٢٠، الحكمة٤٤٦، ص٣٠١.
(٤) م.ن، ج١٨، الكلمات القصار، الرقم١٦٥، ص٣٨٦.
(٥) م.ن، ج١٩، الكلمات القصار، الرقم٣٢٥، ص٢٢٧.

الإيمان والتعقّل والخصال الإنسانية والكرامة البشرية، والناس أسرى الفقر؛ حيث قد انحنت ظهورهم من وطأته!؟

من هنا، يقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**الفقر أشدّ من القتل**»، «**كاد الفقر يكون كفراً**»[١].

وورد في الكلمات القصار المأثورة عن السيد جمال الدين الأسد آبادي (المعروف بالأفغاني): «**من لا معاش له لا معاد له**»[٢].

وقد أشار عطّار النيشابوري إلى هذه الحقيقة في قصّة جذّابة، حيث سأل سائل عارفاً عن الاسم الأعظم الإلهي أمام العارف، فأشار إليه بأنّ «**الخبز**» هو الاسم الأعظم. وأخبره بأنّه لا يمكن الحديث بهذه الحقيقة أمام أحد من الناس. فأمّا السائل، فقد تعجّب من جواب العارف، وأخذه به الاستهزاء، ونسب إليه الحمق. وأمّا العارف، فأجاب ببصيرة: «**عندما حَلَّ القحط بنيشابور، لم يكن يُسْمَع صوت الآذان من أي مكان، ولم يبقى أيّ مسجد مفتوح أمام المصلين، بينما كان يسمع النداء الوحيد؛ وهو النداء على الخبز. منذ ذلك الحين أدركت أنّ الخبز هو نقطة الاجتماع وأساس الدين**»[٣].

وقد جاء في أدعية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «**بارك لنا في الخبز، ولا تفرّق بيننا وبينه؛ فلولا الخبز ما صلّينا، ولا صمنا، ولا أدّينا فرائض ربّنا**»[٤].

إذاً، الخطوة الأولى، في نمو الإيمان الديني وظهور الكمال الإنساني في المجتمع، هي إقامة القسط والعدل؛ حيث يمكن في ظلّ ذلك إعادة حقوق المحرومين والمعوزين من المتسلّطين والظالمين، وإبعاد الفقر والحرمان عن المجتمع، وبذلك يتمّ تهيئة الأرضية للكمال والرشد الإنسانيين ولنمو

(١) المجلسي، بحار الأنوار، م.س، ج٦٩، باب٩٤، ح٥٨، ص٤٧.

(٢) الأمين، محسن: أعيان الشيعة، تحقيق وتخريج حسن الأمين، لاط، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٣هـ.ق/ ١٩٨٣م، ج٤، ص٢١٦.

(٣) طهراني، مصطفى دلشاد: سيرى نبوى(بالفارسية)، ج١، ص ٢٤١-٢٤٢؛ نقلاً عن: معيبت نامه(بالفارسية)، ص٢٦٧.

(٤) الكليني، الكافي، م.س، ج٥، باب ما يجب من الاقتداء بالأئمّة عليهم السلام ...، ح١٣، ص٧٣.

الخصال الأخلاقية. وهذه مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الحكومة الدينية والحكومة التي تجعل من أمير المؤمنين عليه السلام أسوة لها في برامجها.

فما لم يُقضَ على أزمة الفقر والغنى، ولم تُخمد الحرب الطبقية، ولم يتمّ ملأ هذا الفراغ؛ فإنّ فعاليّة الدولة الدينية وإنتاجيّتها ستكون أمام امتحان خطير. وفي هذه الأجواء تجد مؤامرات الأعداء ودسائسهم الأرضية المناسبة للنموّ؛ ما يهدّد النظام، ويجعله في مواجهة طوفان من الأحداث، ويصبح أسير أزمة المقبولية. ومهما حاول المنظّرون توضيح نظرية الحكومة الدينية وإنتاج الفكر الديني؛ فإنّ ذلك لن يكون ذا أثر، بل سيتحوّل في بعض الحالات إلى ما هو منافٍ للقيم.

إنّ الخطوة الأولى للإصلاح في المجتمعات الفقيرة هي: إزالة الفقر وإقامة القسط؛ وإلا فلن يكون أيٌّ من البرامج الثقافية والسياسية والاجتماعية الأخرى مؤثّراً، فكيف يمكن الحديث عن الحرّيّات السياسية أمام الذين يعانون من العذاب والآلام. وقد جاء في بعض الأحاديث أنّ على الحاكم الإسلامي أن يفكّر بتدابير؛ لتخليص الناس من الفقر، وإلا فسيؤدّي الأمر إلى الكفر والخروج من الدين: «**ولم يفقّرهم؛ فيكفّرهم**»[1].

ومن هنا، نفهم لماذا بدأ الإمام علي عليه السلام بمواجهة ناهبي الأموال العامّة، ومواجهة الفقر والمحن في المجتمع؛ بهدف العودة إلى السنّة النبوية؛ لأنّ إقامة العدالة الاجتماعية تفتح الطريق أمام العبودية الإلهية، وتسدّ الأبواب أمام شياطين الإنس والجنّ، فلا يوفّقون في أهدافهم؛ لأنّ الشيطان يتمكّن من زرع بذور النفاق والتآمر؛ عند وجود حالة الفقر.

فيساهم الشيطان، من جهة، في وجود أزمة فكرية وعقدية وانهمار سيل الشبهات التي تستهدف الإيمان الديني لدى الناس. ومن جهة أخرى، يمنع خمود نار الفقر، ويحول دون نجاح النظام السياسي في رفع أساس الفتن وإثبات فعاليّته.

(١) الكليني، الكافي، م.س، ج١، باب ما يجب من حق الإمام عليه السلام على الرعية...، ح٤، ص٤٠٦.

لذا، نرى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قد بدأ بعمله من هذه النقطة، وقد رسم الأديب المسيحي جورج جرداق صورة جميلة، حين أشار إلى ذاك السوط الذي وجّهه الإمام عليه السلام للفقر وللمنافقين الذين يتحدّثون عن جمال الفقر؛ فساهم الإمام عليه السلام بذلك، في دحض كلّ المؤامرات التي كانوا يحيكونها، ثمّ وصل به المقام، حيث قال: «**لو تمثّل لي الفقر رجلاً لقتلته**»[1].

لقد جعلت الحكومة العلوية، مسألة إزالة الفقر ضمن العناوين الأساسية لبرامجها، واعتبرت ذلك أهمّ إجراء عملي وإيجابي، وأوجدت مكاناً في خططها لإعمار الأرض، وقد تمّ ذلك عندما بدأت عملية الإصلاح؛ فكانت مصرَّة على ذلك رغم الاعتراضات الكبيرة التي سعى إليها المنافقين وأصحاب الثروات الهائلة. في هذا الخصوص من المفيد الإشارة إلى عدد من الوثائق الهامّة:

- **الوثيقة الأولى:**

اقتبس الإمام أمير المؤمنين عليه السلام مصطلح «**الإعمار**» من القرآن الكريم وأولاه أهمّيّة خاصّة، وأشار إليه في موارد وحالات متعدّدة. وقد بلغت أهمّيّة هذا المصطلح عند الإمام عليه السلام إلى مستوى أنّه جعله جزء الوظائف والتكاليف الأربعة التي ذكرها في عهده لمالك الأشتر. وقد كلف الإمام عليه السلام مالك الأشتر القيام بأربعة أمور عندما ولاه مصر، وهي: جمع الخراج، ومواجهة الأعداء، وإصلاح أوضاع الناس وتحسينها، وعمارة بلادها[2].

بناءً على ما تقدّم، فـ «**الإعمار**» أحد العناوين والوظائف الأساسية للحكومة الدينية، وهو مسؤولية قائمة حتى في حالة الحرب. ولكن ما هو المقصود من «**عمارة بلادها**»؟ يعتقد الراغب الأصفهاني أنّ العمارة

(١) طهراني، مصطفى دلشاد: سيرى نبوى (بالفارسية)، ج١، ص٢٤٢، نقلاً عن: الإمام علي عليه السلام، صوت العدالة الإنسانية، ترجمة السيد هادي خسروشاهي، ج١، ص١٨٣–١٨٤.
(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١٧، الرسالة ٥٣، ص٣٠.

نقيض الخراب، وتقع في مقابله[١]. وعلى هذا الأساس فكلّ عمل يؤدّي إلى إخراج الأرض من حالة الخراب، يطلق عليه عنوان «**عمارة الأرض**»، وهكذا كان تكليف مالك الأشتر؛ باعتباره والياً على مصر، إخراج تلك المدن والقرى والأراضي الواسعة من حالة الخراب؛ ليشاهد الناس العمران، ووفور النعمة؛ فيعيشوا حالة رفاه، ويتنعّموا بالنعم الإلهية.

- **الوثيقة الثانية:**

يتحدّث الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في تفسير الآية الشريفة: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[٢]، والتي تشير إلى خلق الإنسان من تراب، وأنّ الله تعالى أراد منه إعمار الأرض، وزرع في فطرته تكليف إعمار الأرض؛ طبق الحاجات والمنافع التي تسمح له بالاستفادة منها،[٣] يقول الإمام عليه السلام: «**فأعلمنا سبحانه أنّه قد أمرهم بالعمارة؛ ليكون ذلك سبباً لمعايشهم، بما يخرج من الأرض من الحبّ والثمرات وما شاكل ذلك**»[٤].

صحيح أنّ هذا التكليف موجّه لكافّة البشر، وينبغي أن يكون للجميع؛ بناءً على المعارف الدينية، نصيب من إعمار الأرض، فعلى الجميع حمل هذه المسؤولية، وكما يقول الإمام عليه السلام: «**من وجد ماءً وتراباً ثمّ افتقر فأبعده الله**»[٥].

بناءً على هذه الرؤية، فالتعاليم الدينية تذمّ الكسل والبطالة، ولكن وبما أنّ الدولة تتمتّع بإمكانيات واسعة؛ لذلك تصبح هذه الوظيفة من مسؤوليّاتها بالدرجة الأولى، وهذا ما صرَّح به الإمام عليه السلام في عهده

(١) الأصفهاني، الراغب الحسين بن محمد: مفردات غريب القرآن، ط٢، لام، دفتر نشر الكتاب، ١٤٠٤هـ.ق، مادة «عمر»، ص٣٤٧.
(٢) هود: ٦١.
(٣) يُراجع: الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن، لاط، قم المقدّسة، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدّسة، لات، ج١٠، ص٣١٠.
(٤) العاملي، محمد بن الحسن: وسائل الشيعة، ج١٩، باب٣ من أبواب كتاب المزارعة والمساقاة، ح١٠، ص٣٥.
(٥) م.ن، ج١٧، كتاب التجارة، باب٩ من أبواب مقدّماتها، ح١٣، ص٤١.

لمالك الأشتر، حيث يقول: «**فضيلة السلطان عمارة البلدان**»[١].

في الحقيقة، وكما ثبت في الصفحات المتقدّمة، من أنّ القسط والعدل يشكّلان الهدف الأساس والغاية الواقعية لإقامة الحكومة الدينية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ عمارة الأرض من جملة وظائف الحكومة الدينية؛ لذلك نصل إلى النتيجة التالية، وهي: إنّ العمارة والتوسّع من الأجزاء التي لا تنفكّ عن العدالة الاجتماعية، ولا يمكن الادّعاء بأنّ المجتمع قد وصل إلى العدالة الحقيقية من دون التطوّر والنموّ. وهذه حقيقة تحدث عنها الإمام عليه السلام مراراً. يقول الإمام عليه السلام «**ما عمرت البلدان بمثل العدل**»[٢]، و«**ما حصَّن الدول بمثل العدل**»[٣]، «**وإنّ أفضل قرّة عين الولاة استقامة العدل في البلاد وظهور مودّة الرعيّة**»[٤].

إنّ أيّة حكومة، وأيّة سلطة، لا يمكن أن يُكتَب لهما الاستمرار والدوام، من دون إقامة العدل، والعدل لا يتحقّق من دون العمران في مختلف الجوانب، ومن دون التطوّر والتوسّع، الذي يؤدّي إلى زوال الفقر.

- **الوثيقة الثالثة:**

أعلن الإمام عليه السلام في الخطبة الطالوتية في المدينة، وبشكل شفّاف، أنّ من نتائج الحكومة الإسلامية الحقيقية التالي: «**وما عال فيكم عائل**»[٥].

فمن جملة الثمار الهامّة والمفيدة للحياة الدنيوية في النظام الإسلامي؛ طهارة المجتمع من الفقر والبؤس.

(١) الليثي الواسطي، علي بن محمد: عيون الحكم والمواعظ، تحقيق الشيخ حسين الحسيني البيرجندي، ط١، لام، دار الحديث، لات، ص٣٥٧.

(٢) م.ن، ص٤٨١.

(٣) التميمي الآمدي، أبو الفتح عبد الواحد بن محمد: غرر الحكم ودرر الكلم(المفهرس من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام)، ترتيب وتدقيق عبد الحسن دهيني، ط١، بيروت، دار الهادي، ١٤١٣هـ.ق/ ١٩٩٢م، ص٣٨٢.

(٤) الرضي، الشريف محمد بن الحسين بن موسى: نهج البلاغة(الجامع لخطب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وحكمه ورسائله)، شرح الشيخ محمد عبده، ط١، قم المقدّسة، دار الذخائر؛ مطبعة النهضة، ١٤١٢هـ.ق/ ١٣٧٠هـ.ش، ج٣، الرسالة٥٣، ص٩٢.

(٥) الكليني، الكافي، م.س، ج٨، كتاب الروضة، ح٥، ص٣٢.

• **الوثيقة الرابعة:**

إنّ مقولة العمران واحدة من الطرق الهامّة والأساليب الحساسة؛ للوصول إلى العدل والقسط، وتحقيق أهداف بعثة الرسل، وتحصيل الناس للعافية، وهي مسؤولية جعلتها الحكومة العلوية أمراً إلهياً، وتمكنت من تحقيقه إلى حدود بعيدة طيلة أربع سنوات وبضعة أشهر عاشتها هذه الحكومة في خضم الخلافات والحروب. وقد تحدّث الإمام عليه السلام بشكل واضح عن ثمار هذه الحكومة ونتائجها، فقال: «**وألبستكم العافية من عدلي**»[١].

هنا، يقدّم الإمام عليه السلام تمثيلاً جميلاً يشبّه فيه العافية باللباس الذي يكون جنسه ومادّته من العدل العلوي. فالعافية هي الصحّة والسلامة واطمئنان الروح والبدن؛ وهي أمور يهديها الحاكم لرعيّته، حيث يمكنه الادّعاء بأنّ هذه الرعية تمتلك العافية التي تتدرج في إطار العمران والعدل.

• **الوثيقة الخامسة:**

يتحدّث الإمام عليه السلام في بعض عباراته عن حياة أهل الكوفة، ويشير إلى أدنى مستويات المعيشة وإلى الطبقات الاجتماعية؛ ليخلص من خلال ذلك إلى ردم الهوة بين الفقراء والأغنياء، حيث يقول: «**ما أصبح بالكوفة أحداً إلا ناعماً، إنّ أدناهم منزلة ليأكل البرَّ، ويجلس في الظلّ، ويشرب من ماء الفرات**»[٢].

وممّا يشير إلى فعاليّة الحكومة العلوية ونشاطها في إعمار الأرض والاهتمام بالرفاه العام عن طريق الإعمار هو: الموفّقية التي حُظيت بها في تأمين الاحتياجات الثلاث الأساسية؛ أي الخبز والمسكن والماء. وذلك في مدّة قصيرة مليئة بالاضطرابات، مع العلم أنّ الماء -مثلاً- كان يحتاج إلى جهد كبير لإيصاله من الفرات إلى الكوفة البعيدة نسبياً عنه.

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج٦، الخطبة ٨٦، ص٣٧٣.
(٢) المجلسي، بحار الأنوار، م.س، ج٤٠، باب٩٨، ح٩، ص٣٢٧.

- **الوثيقة السادسة:**

من الوثائق التاريخية التي تشير إلى اهتمام الإمام علي عليه السلام بالعمران والإدارة، رسالة بعث بها إلى قرظة بن كعب الأنصاري صحابي الرسول صلى الله عليه وآله، ووالي الكوفة، ومتولّي خراج ما بين النهرين في زمان خلافة الإمام عليه السلام، حيث يقول الإمام عليه السلام في رسالته: «**أمّا بعد، فإنّ قوماً من أهل عملك أتوني، فذكروا أنّ لهم نهراً قد عفا ودرس، وأنّهم إن حفروه واستخرجوه عمرت بلادهم، وقووا على كلّ خراجهم، وزاد فيء المسلمين قبلهم، وسألوني الكتاب إليك؛ لتأخذهم بعمله، وتجمعهم لحفره، والإنفاق عليه، ولست أدري أن أُجبر أحداً على عمل يكرهه، فأدعهم إليك، فإن كان الأمر في النهر على ما وصفوا، فمن أحبّ أن يعمل فمره بالعمل، والنهر لمن عمله دون من كرهه، ولأن يعمُروا ويقووا أحب إليَّ من أن يضعفُوا، والسلام**»[1].

- **الوثيقة السابعة:**

أمّا الوثيقة الأخرى التي تشير إلى اهتمام الحكومة العلوية بمسألة العمران؛ محورها السياسات المتعلّقة بالضرائب وجمع الخراج. ففي عهد الإمام عليه السلام إلى مالك الأشتر نراه يؤكد على عمران الأرض قبل أخذ الخراج؛ لأنّ الخراج لا يحصل من دون الإعمار: «**ومن طلب الخراج بغير عمارة؛ أخرب البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً**»[2].

بناءً على ما تقدّم، فإنّ علامات الإدارة الصحيحة وحسن تدبير الدولة، تكمن في أن تقدّم سياسات تساعد في زيادة العمران والإنتاج، وأن تهيئ الأرضية للنمو الاقتصادي، وتشجّع الناس على العمل، وإلا فإذا حاولت الدولة تركيز اهتمامها على الضرائب ونسيان العمران، فستصاب بثلاث عواقب وخيمة: خراب البلد ، وسحق الناس تحت ضغط متطلّبات الحياة،

---

(١) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر: أنساب الأشراف، تحقيق وتعليق الشيخ محمد باقر المحمودي، ط١، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٤هـ.ق/ ١٩٧٤م،

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١٧، الرسالة٥٣، ص٧٠-٧١.

وفي النهاية ازدياد المعارضة الشعبية؛ وهذا يؤدّي إلى تزلزل النظام والسلطة السياسية، ووقوفه أمام أزمة حقيقية. ومن هنا نرى الإمام أمير المؤمنين عليه السلام يؤكّد قائلاً: «**سوء التدبير مفتاح الفقر**»[1].

فالأمر واضح، حتى في المستويات الأدنى؛ حيث إنّ الإنسان الذي لا يهتمّ بمدخوله ومصروفه ولا يتمكّن من التفكير بعاقبته الحياتية؛ فسيُبتلى بالفقر، وكذلك الدولة التي إذا غفلت عن الواقع في سياساتها الاقتصادية، ولم تفكّر بمصادرها المالية المختلفة، فسيصل المجتمع بما لا يترك مجالاً للشكّ إلى الفقر والحرمان؛ اللذين تصل نارهما الولاة والحكّام.

- **الوثيقة الثامنة:**

ومن الوثائق الأخرى التي يمكن الإشارة إليها هنا، والتي تبيّن اهتمام الدولة العلوية بمقولة التوسّع والعمران المرافق للعدل؛ اهتمام الإمام عليه السلام بطبقات المجتمع جميعها؛ من أصحاب الحرف، والصنائع، والمزارعين، والتجّار. فمن جهة، عمل الإمام عليه السلام على تشجيعهم. ومن جهة أخرى، عمل على إرشادهم وهدايتهم إلى الأساليب والطرق المقبولة في الدين والتي يرضاها صاحب الشريعة. وتبرز أهمّيّة هذه السياسة؛ لجهة أنّ الفئات المتقدّمة الذكر تشكّل العصب الأساس للحركة الاقتصادية، أمّا الاهتمام بالنظام السياسي والوصول إلى الأهداف المتعالية كالعمران، فيقتضي عدم الغفلة عنهم، لا بل ينبغي الالتفات إلى مشاكلهم. ويوصي الإمام عليه السلام الولاة وجامعي الخراج في خصوص المزارعين بأن لا يمارسوا الظلم والإجحاف بحقّهم. وكذلك أوصى بأصحاب الحرف، حتى إنّه عندما شاهد عجوزاً تغزل الصوف اعتبر أنّ الغزل هو أكثر الطرق حلّيّة في تحصيل المعاش، وأوصاهم بجودة الصناعة ورعاية المعايير. وكذلك أوصى التجّار بممارسة التجارة، وأشار إلى أهمّيّة هذا العمل،

(١) الليثي الواعضي، عيون الحكم والمواعظ، م.س، ص٢٨٤.

حيث سمع عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أن لو قسّم الرزق عشرة أقسام، فكان تسعة منه في التجارة وواحدة في باقي الأعمال[١].

وقد نقل أصحاب السير أنّ الإمام عليه السلام كان يعتلي كلّ يوم قاطر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المعروف بالشهباء، ويجول من سوق إلى سوق؛ ليراقب عمل القصّابين، وبائعي التمور والسمك والأصناف الأخرى. فكان الإمام عليه السلام يجول متفقّداً أصحاب الحرف والصناعات، ويذكّرهم بأهمّيّة موقعهم، ويعلّمهم الطريق الصحيح للعمل والكسب. وكان عليه السلام ينهى عن التلاعب بالوزن، ورفع الأثمان، والمتاجرة بالبضائع المزوّرة، والكذب، والربا، والقسم، والاحتكار، وسائر المحرّمات الفقهية في البيع والتجارة. وكان عليه السلام يوصي التجّار بالعدل والإنصاف ورعاية حقوق المجتمع. لقد كان حضور الإمام عليه السلام بين التجّار هامّاً، إلى درجة أنّهم كانوا مستعدّين للتضحية والإيثار والإصغاء إلى نصائح مولاهم وتعاليمه. وعندما طلب منه «**الأصبغ**» أن يكلّفه بمراقبة السوق؛ فيبقى هو في منزله، أجابه الإمام عليه السلام قائلاً: «**ما نصحتني يا أصبغ**» كان التجّار يسمعون الإمام عليه السلام وهو يتلوا عليهم نداء «**اتّقوا الله**»، ويذكّرهم بالآية المباركة: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾[٢]؛ حيث كان يذكر بأنّ الآية نزلت في الولاة العادلين المتواضعين[٣].

٥- التأمين الاجتماعي للمحرومين والعاجزين عن العمل:

إنّ الإجراء الخامس الذي اتّخذته الحكومة العلوية للقضاء على الفقر والحرمان، والذي جاء بعد الخطوات الثلاث الأولى السلبية والخطوة الرابعة الإيجابية، التي تشير إلى إيجاد أرضية مناسبة للنموّ والتطوّر

(١) الكليني، الكافي، م،س، ج٥، باب النوادر، ج٥٩، ص٣١٩.
(٢) القصص: ٨٣.
(٣) يُراجع: النعمان، القاضي أبو حنيفة: دعائم الإسلام، تحقيق آصف بن علي أصغر فيضي، ط٢، القاهرة، دار المعارف، لات، ج٢، ص٥٣٨-٥٣٩.

الاقتصادي؛ هو الاهتمام الخاصّ بالأمور الحياتية للمحرومين والمعذّبين والمقهورين في المجتمع.

صحيح أنّ الخطوات السابقة مؤثّرة وعملية في ردم الهوة الطبقية؛ حيث تمكّنت من تغيير صورة المجتمع في مدّة قصيرة، وإعادة الحقوق الاجتماعية إلى المحرومين منها، وتحقّقت وعود الإمام عليه السلام عندما خاطب الناس في بداية البيعة قائلاً: «**لتبلبلن بلبلة، ولتغربلن غربلة، ولَتُساطنّ سوط القدر؛ حتى يعود أسفلكم أعلاكم وأعلاكم أسفلكم**»[1]

لقد ساهم العدل والأجواء السليمة التي وجدت؛ لأجل تطوّر جميع المواطنين ونموّهم، في ظهور الاستعدادات الكامنة في الأفراد وتفتّحها؛ فوصلت إلى فعليّاتها، إلا أنّ ذلك كان ينقصه برنامجاً آخراً مكمّلاً هو: الدفاع عن الطبقات المحرومة.

ويعتبر هذا الأمر من جملة الأمور الذاتية التي تقتضيها طبيعة المجتمعات البشرية التي تحتوي، وبشكل دائم، على أشخاص عاجزين من الأيتام والعاطلين وغيرهم؛ حيث لا يمكن للحكومة الغفلة عن وجودهم والاهتمام باحتياجاتهم. من هنا كان الإجراء الخامس للحكومة العلوية، وهو تنظيم السياسات المتعلقة بهذه الفئات من الشعب. وقد تحدّث الإمام عليه السلام في عهده إلى مالك الأشتر عن هذه الفئة، تحت عنوان «**الطبقة السفلى**»؛ حيث طلب من مالك القيام بالأمور الآتية فيما يتعلّق بهذه الفئة: «**ثمّ الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمنى... واحفظ الله ما استحفظك من حقّه فيهم، واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلّات صوافي الإسلام في كلّ بلد**»[2].

إنّ عملية التأمين الاجتماعي للمحرومين؛ بالاستعانة ببيت المال والخزانة العامّة، لم يكن مجرّد برنامج يكتبه الإمام عليه السلام ويرسله إلى عمّاله، أمثال:

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١، الخطبة ١٦، ص٢٧٢.
(٢) م.ن، ج١٧، الرسالة ٥٣، ص٨٥.

القثم بن عباس، والمخنّف بن سليم، ومالك الأشتر، بل هو برنامج عمل الإمام عليه السلام نفسه؛ حيث كان عليه السلام يتابع هذا الأمر بنفسه، ومن خلال أشخاص أصحاب بصيرة[١]. وكان عليه السلام يعتبر نفسه والد الأيتام[٢]. وكان اهتمامه غير مخصوص بالبؤساء والعاجزين المسلمين فقط، بل كانت شفقة الإمام عليه السلام تصل إلى الأقلّيّات الدينية، كالنصارى. جاء في تهذيب الأحكام: «**مَرَ شيخ مكفوف كبير يسأل فقال أمير المؤمنين عليه السلام: ما هذا؟ فقالوا: يا أمير المؤمنين نصراني، قال: «استعملتموه؛ حتى إذا كبر وعجز منعتموه؟ أنفقوا عليه من بيت المال**»[٣].

بناءً على هذا، فإنّه طبقاً لقوانين الفقه الإسلامي، وكما يؤكّد الإمام الخميني قدس سره، فإنّ الأشخاص الذين لا يتمكّنون من الاهتمام بمعيشتهم، والذين ليس لديهم من المال ما يكفي ومن القدرة ما يجعلهم قادرين على العمل، هؤلاء ينبغي على الدولة إدارة شؤونهم؛ بما فيه صلاح لهم، فإمّا أن تقدّم لهم البضائع بشكل مباشر أو تؤمّن لهم المصاريف السنوية...[٤].

خاتمة:

إذا أخذنا بعين الاعتبار ما تقدّم من أبحاث؛ حيث إنّ الحكومة العلوية كانت شديدة الحساسية في مسألة الإصلاح الاقتصادي والارتقاء بالوضع المعيشي والرفاه العام، فقدمت برامج جامعة وكاملة لذلك، وكانت موفّقة إلى حدود بعيدة في التطبيق، على رغم العثرات التي أوجدها أصحاب الثروات والمخالفين للإصلاح؛ فتمكّنت من المضي ببرامجها، وقدّمت خطّة من خمسة إجراءات، هي عبارة عن:

١- رفع التمييز.

٢- إرجاع الأموال إلى خزينة الدولة.

(١) يُراجع: نهج البلاغة، الكتاب٢٦، ٥٣، ٦٩، وغيرها.
(٢) الكليني، الكافي، م.س، ج١، باب ما يجب من حقّ الإمام عليه السلام على الرعية...، ح٥، ص ٤٠٦.
(٣) الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، م.س، باب١٩ من أبواب جهاد العدو...، ح١، ص٦٦.
(٤) يُراجع: الخميني، روح الله: كشف الأسرار، ص٣٢٦-٣٢٧.

٣- الحؤول دون ظهور الثروات غير المشروعة الجديدة.

٤- إعمار البلاد.

٥- التأمين الاجتماعي.

ولكن، في نهاية هذا البحث، يبقى المجال مفتوحاً لطرح سؤال، وهو سؤال أشرنا إليه في البداية، حيث يحمل أهمّيّة بارزة على مستوى الإصلاح والمبادئ النظرية والعقدية، ويشكّل حلقة اتّصال بين ما جرى قبل أربعة عشر قرناً في الحكومة العلوية وما يحتاج إليه مجتمعنا المعاصر اليوم.

والسؤال هو: ما هي المبادئ الفكرية والنظرية للإصلاح الاقتصادي في الحكومة العلوية؟

ويتفرّع على هذا السؤال أسئلة عدّة، هي:

أين موقع الإصلاح المذكور في جغرافيا المعرفة الدينية ومبادئها النظرية؟ وهل الإصلاحات المتقدّمة ذات بعد بشري وعرفي تمكن الإمام عليه السلام بعقلانيّته السياسية من الوصول إليها بينما لا علاقة للتعاليم الدينية بها؟ وهل المعارف الإسلامية وآيات الوحي والسنّة النبوية ساكتة حيالها؟ وهل الإصلاح في حالة اللا بشرط؟ وهل يمكن القول: إنّ البرامج الإصلاحية لحكومة الإمام علي عليه السلام ذات بُعد إلهي قبل البعد البشري، وأنّ الإمام عليه السلام عمل على الإصلاح؛ انطلاقاً من وظيفته الدينية والشرعية؛ باعتبار ذلك رسالة إلهية، ولم يبادر للإصلاح؛ لمجرّد كون المسألة ضرورة عرفية وعقلية؛ لذلك نهض لإنهاء الصراع بين الفقر والغنى، وإعادة حقوق المحرومين إليهم، وهيّئ المجتمع للتطوّر والعمران؟

أمّا الإجابة على هذا السؤال المعرفي الهامّ ذو العلاقة المباشرة ببحث الانتظار من الدين، وتوضيح العلاقة بين الدنيا والآخرة، فيتمحور حول رؤيتين:

١. الرؤية الأولى:

قدّم بعض الباحثين الدينيين الجدد في تحليلاتهم أجوبة، فقالوا: إنّ

كون الشخص مسلماً، أو مسلماً صالحاً، لا علاقة له بوجود مجتمع متطوّر. طبعاً هذا لا يعني المنافاة بين الإسلام والتطوّر، بل بمعنى أنّ الإسلام والانتساب إليه يمكن أن يجتمع مع أدنى مستويات التطوّر، ويجتمع أيضاً مع أعلى مستوياته. إنّ هذين الأمرين هما مقولتان مستقلّتان، فلا يمكن الادّعاء أنّ الإسلام يلزم منه التطوّر والنمو والإعمار. إنّ هذه المسألة ذات علاقة بتوقّعنا من كون الشخص مسلماً؛ وكونه مسلماً صالحاً، هل نتوقع أن يهيّئ الانتساب للإسلام لنا الرفاه والترقّي؟ أو لا يؤمّن ذلك، بل يمكن أن يكون مسلماً والمجتمع راقٍ.

إنّ الإسلام لا يشكّل مانعاً أمام أيّ من هذه الأمور ولا يقتضيها. فالإسلام لا يتناسب مع الأخلاق والسلوك المناقض للإسلام، وليس مع العلم والتقنية البسيطة والمعقّدة[1].

٢. الرؤية الثانية:

وهي تحليل مخالف للرؤية الأولى، وقوامها نظرية معروفة بين علماء الدين، الذين يعتقدون بأنّ الإسلام لم يتخذ موقف اللامبالاة حول مقولات التطوّر والنمو والرفاه ورفع الحرمان والفقر من المجتمع، ولم يعارض ذلك، لا بل إذا تمّت إدارة المجتمع وقيادته؛ وفق التعاليم الدينية الصحيحة، وعمل الناس بوظائفهم الشرعية؛ فالإسلام يشتمل في داخله على اقتصاد كامل ونموّ وتطوّر، والمجتمع الإسلامي الصحيح، الذي يتطابق مع تعاليم الكتاب والسنّة؛ هو المجتمع الذي يتمتّع بالتطوّر والرقي.

وممّا لا شكّ فيه، أنّ الدخول لدراسة هاتين الرؤيتين المعرفيّتين؛ بالاعتماد على المفاهيم الدينية، يحتاج إلى مجال أوسع من هذه المقالة، ولكن يمكن الإشارة إلى ذلك بالرجوع إلى سيرة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، بالأخص في مرحلة السنوات الخمس الأخيرة التي تولّى فيها إدارة المجتمع الإسلامي، وبالتالي الحصول على الإجابات المطلوبة؛ من خلال تلك التجربة

(١) يُراجع: سروش، عبد الكريم: فر به تراز أيدئولوژى (بالفارسية)، ص٣١٣-٣١٥.

المباركة، حيث يمكن تحليل الرؤيتين المتقدّمين، واعتبار إحداهما تتطابق مع السيرة الفردية والحكومية للإمام عليه السلام، فأي من الرؤيتين المتقدّمتين هي الصحيحة؟

طبعاً، ليس بعسير على المتتبّع للإصلاحات الاقتصادية للإمام عليه السلام، والذي يحاول التأمّل والتدقيق في عباراته وأحاديثه وأعماله في تلك المرحلة، أن يصل إلى الجواب المطلوب. إنّ العودة إلى إصلاحات الإمام عليه السلام وبرامجه الإصلاحية تؤكّد أنّه عليه السلام كان يتطلّع إلى تلك الإصلاحات على أنّها وظائف وتكاليف إلهية. وإذا كان الإمام عليه السلام يحارب الظالمين والمستغلّين، ويتحرّك من المدينة إلى البصرة، ومن البصرة إلى الكوفة، ومن الكوفة إلى صفّين والنهروان؛ لمحاربة أعداء الله، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، عندما نراه لا يغفل للحظة واحدة عن الفقراء والمعوزين والمحتاجين. فكلّ ذلك عبارة عن تكليف إلهي حمله الإمام عليه السلام على عاتقه المبارك.

فهل من الصحيح قول: إنّ الإمام عليه السلام أجرى تلك الإصلاحات؛ انطلاقاً من العقلانية العرفية والقرارات السياسية ذات العلاقة بإدارة المجتمع فقط؟

إنّ هذه الإصلاحات دفع الإمام عليه السلام ثمنَها حياتَه المباركة؛ حيث قدّم أنموذجاً وأسوة أبدية لكيفية إدارة المجتمع الإنساني بشكل عادل. مع العلم أنّنا لو نظرنا إلى المسالة من ناحية عرفية، فإنّ الكثير من السياسات التي أجراها الإمام عليه السلام قد لا تتطابق مع المصالح العقلية الصرفة. وقد شهد التاريخ أنّ بعض المقرّبين من الإمام عليه السلام كانوا يوصونه بعد القيام ببعض البرامج الخطيرة فيؤخر المشاكل التي قد تنشأ جرّاء ذلك على أساس أنّ تأخير المشاكل يؤدّي إلى استحكام الحكومة الجديدة وثباتها.

فهل العقلانية الصرفة تدفع إنساناً في اليوم الأول بعد البيعة إلى الإعلان وبصراحة عن برامجه وخططه، حيث أخبر آنذاك عن إزالة

التمييز في تقسيم الأموال - الذي ظهر إثر قرارات الحكومة السابقة - وإعادتها وإرجاعها إلى بيت المال، وهذا يعني مخالفة الأثرياء وأصحاب الأموال للإمام عليه السلام.

في تلك الفترة بدأ طلحة والزبير العمل، وكتب عمرو بن العاص إلى معاوية يحذّره من خطط الإمام عليه السلام. مع العلم أن العقلانية العرفية تحكم بأنّ مرور الزمان يُبطل الحقّ القديم، وهذا ما تؤكّده المدارس الحقوقية في العالم اليوم، إلا أنّ الإمام عليه السلام رفض كلّ ذلك، وطلب إعادة المال؛ حتى لو زُوِّجَت به النساء.

والواقع أنّ الإمام عليه السلام قد جعل التكليف الإلهي والأوامر الإلهية هي المباني التي يستند إليها، فكان عليه السلام يقول: «**... وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظّة ظالم ولا سغب مظلوم**»[1]، وأيضاً يقول: «**... ولكن لترد المعالم من دينك، وتظهر الإصلاح في بلادك...**»[2].

وبعبارة مختصرة، فإنّ العودة إلى الإجراءات التي اتّخذها الإمام عليه السلام، والتي تحدّثنا عنها بالتفصيل، وبالالتفات إلى المبادئ التي كان ينطلق منها الإمام عليه السلام، كلّ ذلك لا يترك مجالاً للشكّ ببطلان الرؤية الأولى التي تعتمد في الأساس على فكرة العلمانية التي تفكّك بين الأمور العرفية والأمور الشرعية، وبين الدنيا والآخرة. ألم يستند الإمام عليه السلام إلى سنّة الرسول صلى الله عليه وآله في رفع التمييز أثناء تقسيم المال، حيث كان الرسول صلى الله عليه وآله ينادي بأن لا فرق بين عربي وأعجمي؟ ألم يستند الإمام عليه السلام إلى أوامر الإسلام التي تبيّن أنّ الحقّ القديم لا يبطله شيء في إعادة الأموال المنهوبة؟ ألم يقاوم الأثرياء وأصحاب الأطماع؛ انطلاقاً من تعاليم الحقّ؟ وألم يستند في الإجراء الرابع الذي يتمحور حول إعمار الأرض على دعوة الله تعالى للإنسان لإعمار الأرض؟ ألا يعتقد الباحث المنصف أنّ مبدأ التأمين الاجتماعي الذي نادى به الإمام عليه السلام ينطلق

(١) تقدّم تخريجه.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج٨، الخطبة١٣١، ص٢٦٣.

من تعاليم الوحي وأحكام الإسلام؟

والحقّ، أنّ بعض المقولات، أمثال: القضاء على الفقر، والتطوّر، والنموّ، والإصلاح، وحتّى مقولة الحرّيّة وحكومة الشعب، جميع ذلك من المفاهيم الشبيهة بالعدالة؛ لجهة وجودها في داخل المنظومة الدينية، وعلى المسلمين العمل لأجل تحقيقها، حيث جاءت مدرسة الإمام علي عليه السلام والمعصومين عليهم السلام من أبنـاءه؛ لتوضّح طريق الوصول إليها، وترسم للمجتمع التصوّر الكلّي لذلك. نعم إذا تمكّن مديرو المجتمع الالتزام بتلك التعاليم؛ عند ذلك سيشعر المجتمع بحلاوة طعم الرفاه والتطوّر، وتفتّح بركات السماء والأرض، وسيدرك الجميع أنّ التقوى إذا وجدت؛ زال الفقر والحرمان والتخلّف، وحصل التقدّم في الأبعاد المادّية والمعنوية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التطوّر والتقدّم من المقولات التدريجية التي لا تحصل في يوم واحد؛ فيحصل الانتقال من القرن الأول الهجري إلى الحاضر، بل يؤدّي العمل بالأوامر الدينية إلى أن يجد المجتمع طريقه نحو التقدم والتطور والكمال والارتقاء في الأبعاد كافّة.

هنا، يمكن إثبات أنّ الإسلام لم يكن غير مهتمّ بالتقدّم، بل الإسلام يقتضي العلم والتقدّم والتطوّر. طبعاً هنا يترافق العلم مع الأخلاق، والتطوّر مع المعنويات؛ لإحلال العدل مكان الظلم، ولإزالة الفقر والحرمان الذي يسيطر على المجتمع.

إنّ الإنسان يتعلّم من سيرة الإمام علي عليه السلام وحكومته أنّ الإسلام ليس له رأي سلبي بالسعي للدنيا وإعمارها، كما ذكر أصحاب النزعة الصوفية، أمثال: الغزالي وغيره من الذين كانوا يعتقدون بالتعارض بين الإسلام والعمل للدنيا، كذلك الإسلام مهتمّ بمسألة المجتمع، وإزالة الفقر والحرمان، والابتعاد عن وجود الثروات غير المشروعة.

هنا، يمكننا الإجابة على سؤال آخر طالما راود المسلمين، وبالأخصّ المتدينين؛ حيث كان له وقع خاص في السنوات الأخيرة عند الباحثين والعلماء؛ وهو سبب تخلّف المسلمين.

إنّنا نتعلّم من مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنّ سبب تخلّف المسلمين وانحطاطهم يكمن في ابتعادهم عن الدين. فمذ اليوم الأوّل الذي بدأ فيه المسلمون الابتعاد عن الدين والأحكام الإلهية، وبالأخصّ في الأبعاد الاجتماعية والسياسية؛ كان ذلك بفعل ابتعادهم عن السنّة النبوية والسنّة العلوية؛ عند ذلك بدأ الانحطاط. ففي البداية نسي المسلمون الدين فبقي منه أمور ظاهرية ليست إلا كالعدم، ثمّ قُدِّمت توضيحات وتفسيرات غير صحيحة للمفاهيم الدينية، فأصيب المسلمون في النهاية بالتخلّف والانحطاط في مجالات متعدّدة، وبالانحطاط المعنوي والانحطاط المادّي.

وأمّا العودة إلى الإصلاح الحقيقي؛ فتتطلّب العودة إلى الإسلام الصحيح[1]؛ حيث ينبغي أن يبدأ الإصلاح من العمل؛ طِبْقَ ما أراده الله تعالى، وطِبْقَ ما هو موجود في القرآن والسنّة، وما ذكره الفقه الإسلامي. وأمّا الإصلاح الخارج عن هذا الشكل فلن يؤدّي إلى النتائج المطلوبة: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[2]، حيث تحكي هذه الآية الشريفة قصّة مليئة بالقصص يكمن الحلّ فيها بالانتهاء منها، وهذا ما يظهر منها.

(١) سروش، عبد الكريم: مديران ومديريت (بالفارسية)، ص١٠٥ – ١١٧.
(٢) النحل: ١١٢.